العدد الثامن من مجلة عروس اليمن

تطل مجلة عروس اليمن مجلة المرأة اليمنية في عددها الثامن بموضوعات جذابة تهم المرأة اليمنية وتلامس همومها وتطلعاتها.

وفي هذا العدد الخاص الصادر بمناسبة أعياد المرأة، تكتب الدكتورة منى المحاقري رئيس التحرير إطلالتها "٢١ فبراير اليمن عروساً" عن الانتخابات الرئاسية المبكرة وأهميتها في تاريخ اليمن المعاصر ومدى تفاعل المرأة اليمنية معها.

وكتبت ريا أحمد عن شهر مارس وما يحمله من دلالات تتصل بالتجدد والعطاء.

وتكتب الأستاذة أمة العليم السوسوة: في يوم المرأة العالمي، فلنتذكر أخواتنا العربيات .

في احتفالنا باليوم العالمي للمرأة، لا يسعنا إلا أن نعدد الإنجازات الكبيرة التي حققتها المرأة في كافة مناطق العالم وفي شتى مجالات الحياة. فالنساء والفتيات اليوم يتمتعن بصحة أفضل، وتعليم أوفر، وارتفعت إنتاجية المرأة العاملة لأعلى مستوياتها من أي وقت مضى، كما برزت قيادات نسائية كفؤة في كل المجالات. ولكن يجب علينا أيضا أن نمد الجسور إلى أخواتنا في المنطقة العربية، حتى لا يتخلفن عن الركب..."

وتحقيق عن الفقيدة "فاطمة العاقل أم المكفوفين وعين المبصرين.

وتحت عنوان "هل تذوقت البيض بطعم الدهشة؟" جاء الحوار الرائع مع الفنانة "فرحة سعيد" حرم السفير الهندي باليمن، والتي تهوى فن الرسم على البيض وزخرفته، والتي تصفه في حوارها "بالفن النادر"، وتعرض لتجربتها وأعمالها ومعارضها العالمية، وتأثير اليمن على أعمالها القادمة.

الخبر الصحفي ومصادره في كتاب للعمار

كتب / ساري نصر

صدر كتاباً بعنوان "الخبر الصحفي ومصادره" للدكتور علي حسين العمار أستاذ الصحافة المساعد بكلية الإعلام – جامعة صنعاء، حيث يسعى الكتاب إلى إعطاء طالب الإعلام المبتدئ مدخلاً نظرياً عن الخبر الصحفي ومصادره وتحديداً مفهوم الخبر ومراحل تطوره وكذا معرفة عناصره والمصادر الصحفية الداخلية والخارجية التي من خلالها يحصل الصحفي على الأخبار.

ويتكون الكتاب من خمسة فصول احتوى الفصل الأول على نبذة تاريخية عن مراحل تطور الخبر الصحفي وتعدد تعريفات الخبر ونظريات الإعلام ومفهوم الخبر وأسباب تنوع تعريفات الخبر وأهمية الخبر وكذا عناصر الخبر الصحفي وصفاته .

ويتناول الفصل الثاني مصادر الخبر الصحفي الداخلية (هيئة التحرير والمندوب والمراسل) والمصادر الخارجية مع التركيز على المراسل الصحفي لمعرفة مهامه وصفاته وطبيعة عمله والصعاب التي يواجهها بالإضافة إلى علاقة الصحفي بمصادره.

ويحتوي الفصل الثالث على القيم الخبرية وتأثير العمل الروتيني للصحفيين على انتقاء الأخبار بالإضافة إلى معرفة أنواع الخبر الصحفي من حيث الشكل والمضمون ونماذج الأخبار ، وتناول الفصل أيضا عناصر تكوين الخبر من عنوان ومقدمة وجسم وكيفية تحرير كل جزء من هذه الأجزاء .

بينما يحتوي الفصل الرابع على أساليب كتابة الخبر الصحفي وسمات الأسلوب في الخبر والقوالب الفنية لصياغة الأخبار الصحفية وكذا معرفة أنواع التغطيات الخبرية بالإضافة إلى الكتابة الإعلامية في وسائل الإعلام ابتداء بتحرير الخبر الصحفي وانتهاء بتحرير الخبر لوكالات الأنباء.

ويحتوي الفصل الخامس على الخبر الالكتروني والمتمثل في تحرير الخبر الإذاعي وتحرير الخبر التلفزيوني والفروق الأساسية في تحرير الخبر الصحفي والإذاعي و التلفزيوني واحتوى الفصل كذلك على الخبر الالكتروني ومميزاته وقواعد صياغته.

صدر الكتاب عن دار جامعة صنعاء للطباعة والنشر في ١٤٣ صفحة من القطع المتوسط .

في خطوة تهدف إلى مساعدة الصحف المطبوعة على إيجاد مصادر جديدة للدخل

ألمانيا تفرض رسوما على محركات البحث مقابل استخدام الأخبار الصحافية

● في خطوة تهدف إلى مساعدة الصحف المطبوعة على إيجاد مصادر جديدة للدخل من خلال محتواها على الإنترنت، تعتزم الحكومة الألمانية تقديم طلب لمحركات البحث وشركات الإنترنت لدفع مقابل مادي للصحف نظير عرض محتواها على محركات البحث.

وقد أعلن الائتلاف الألماني الحاكم، بقيادة الاتحاد الديمقراطي المسيحي الذي تترأسه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، أنه يعتزم سن تشريع جديد يهدف إلى الحفاظ على حقوق ملكية الناشرين على شبكة الإنترنت. وبموجب الاقتراح الجديد، سوف يتعين على محركات البحث أن تدفع مقابلا ماديا للناشرين إذا كانوا يريدون عرض مقالاتهم الصحافية، أو جزء منها – وحتى تلك القصاصات الصغيرة التي تظهر على محركات البحث.

وقد لاقى هذا الاقتراح ترحيبا كبيرا من قبل دور نشر الصحف الألمانية التي دائما ما كانت تتذمر من أن شركات الإنترنت مثل شركة «غوغل» تحصل على مقابل مادي هائل من المحتوى الذي يتم نشره، بينما تحصل دور النشر على مقابل مادي زهيد من العائدات الرقمية.

ومن جانبه، قال الاتحاد الألماني لناشري الصحف: «يعد هذا الحق شيئا ضروريا في العصر الرقمي الذي نعيش فيه حتى يتم حماية المجهودات المشتركة للصحافيين والناشرين»، وأضاف أن هذا يعد «إجراء ضروريا للحفاظ على وسائل الإعلام المستقلة والتي يتم تمويلها من القطاع الخاص».

وعلى الجانب الآخر، لم يلق هذا الاقتراح قبول شركات الإنترنت والمدونين الذين صرحوا بأن هذا الإجراء من شأنه أن يهدد حرية التعبير ويقف عائقا أمام تطوير الاقتصاد الرقمي في ألمانيا.

وفي حديثه لوكالة الأنباء الألمانية خلال زيارته لمعرض «سيبت» لتكنولوجيا المعلومات في مدينة هانوفر الألمانية خلال الأسبوع الماضي، قال إيريك شميدت، وهو الرئيس التنفيذي لشركة «غوغل»: «أخشى أن يؤدي هذا الإجراء إلى إبطاء وتيرة تنمية الإنترنت لأنه يضع تكاليف إضافية ويؤدي إلى الترويج لعدم الفاعلية والكفاءة. يمثل الإنترنت عنصرا هاما من عناصر النجاح الاقتصادي لألمانيا، ولذا يجب توخي الحذر عند القيام بمثل هذه التغييرات».

ولم يذكر شميدت أي مثال محدد على ذلك، ولكن يشير بعض المحللين إلى أن هذا الإجراء من شأنه أن يجبر بعض شركات تجميع الأخبار على إنهاء عملها في ألمانيا، بدلا من دفع الرسوم. ويأتي هذا الاقتراح، الذي يعد جزءا من الخطة التشريعية للائتلاف الحاكم، عقب الضغط من جانب دور نشر الصحف، بعد أن تم طرح الفكرة للمرة الأولى منذ عدة أعوام. وتخول هذه الخطة الوزراء بصياغة مشروع القانون الذي ينتظر أن يتم إحالته إلى مجلس النواب الاتحادي «البوندستاغ» خلال الصيف المقبل.

وتقول الوثيقة التي تقدم بها الائتلاف الحاكم إنه يتعين على شركات الإنترنت، بما في ذلك محركات البحث وشركات تجميع الأخبار، أن تدفع مقابل «نشر المنتجات الصحافية (مثل المقالات الصحافية)» بحسب «الغارديان» البريطانية. وسوف يتم تجميع هذه الرسوم وتوزيعها من خلال جمعية يتم إنشاؤها على غرار تلك المؤسسات التي تقوم بتجميع رسوم المؤلفين والملحنين. وسوف يتم حماية حقوق المحتوى لمدة عام. وتضيف الوثيقة: «وبهذه الطريقة، سوف يحصل الناشرون على جزء من الأرباح التي تجنيها الخدمات التجارية على شبكة الإنترنت من خلال استخدام منتجات الناشرين».

ويتناول هذا الاقتراح النقاش المحتدم منذ الأيام الأولى لإنشاء شبكة الإنترنت والذي يكمن في السؤال التالي: من هو المستفيد الأكبر من الوصلات الرقمية والإقبال على تلك الوصلات، محركات البحث ومجمعو الأخبار ومراكز الإنترنت الأخرى، أم المواقع التي تنتج هذا المحتوى؟

يذكر أن شركة «غوغل» لا تقوم ببيع إعلانات على خدمة تجميع الأخبار في ألمانيا والتي تعرض أجزاء صغيرة من المقالات وتربطها بمصادرها الأصلية، ولكن الشركة تجني مليارات الجنيهات من الإعلانات على محرك البحث الخاص بها وغيرها من الخدمات. وعلى الجانب الآخر، تحقق المؤسسات الصحافية الألمانية أرباحا ضئيلة من خلال الإعلانات وغيرها من المصادر الأخرى على شبكة الإنترنت، مثل اشتراكات الدخول على محتواها على الإنترنت.

وقال ماثياس دوبفنر، وهو الرئيس التنفيذي لشركة «إكسل شبرينقر»، وهي أكبر شركة لنشر وتوزيع الصحف في ألمانيا، الأسبوع الماضي إن هذا القرار لن يكون له «أي تأثير يذكر» في البداية، ولكن سيكون له تأثير «عظيم» على الأرباح على المدى المتوسط والطويل.

ورغم ذلك، يشك المحللون في قدرة تلك الرسوم على تعويض انخفاض أرباح المؤسسات الصحافية بسبب انخفاض الإعلانات في الصحف المطبوعة. ولم يتم الإعلان عن التفاصيل المتعلقة بقيمة تلك الرسوم، ويرى ناشرو الصحف أنه يجب أن يكون هناك نظام قائم على معدل متغير تكون فيه رسوم نشر مقال كامل أكبر من نشر جزء من ذلك المقال، مثل تلك الأجزاء التي يتم تضمينها في محركات البحث.

وعلى الجانب الآخر، يرى معارضو ذلك الإجراء أن حماية حقوق النشر لأجزاء من الأخبار التي تأتي على محرك البحث مثل «مسح دولي: ميركل تأتي في مقدمة السياسيين الأوروبيين – منذ ٤٠ دقيقة» – وهي نفس الصيغة التي جاءت على محرك «غوغل» يوم الجمعة الماضي كوصلة لأحد الأخبار الواردة في إحدى الصحف الألمانية – من شأنها أن تقيد من حرية التعبير، كما سيكون من الصعب للغاية تحديد المواقع التي يتعين عليها دفع الرسوم والمواقع التي ستستفيد من هذا النوع الجديد من الحماية.

وكتب تيري شيرفيل، وهو أحد مؤسسي موقع «بيرليتاتشر» الألماني يقول: «هل سيتم تسجيل كل المدونات في المؤسسة التي سيتم تأسيسها لتجميع الرسوم؟ لو كان الأمر كذلك، ألن يكون العائد المادي من حقوق التأليف والنشر صغيرا للغاية بالنسبة للصحف؟».

وهناك سؤال آخر وهو: ما الذي يمكن القيام به حيال الصحافيين الذين يريدون الحصول على جزء من الرسوم المقررة؟ بموجب القانون الألماني لحماية حقوق التأليف والنشر، يحظى الصحافيون بما يسمى «حق الناشر» والذي يعطيهم الحق في استخدام مقالاتهم بعد أن يتم نشرها.

وتقول دور نشر الصحف إن هذه القضايا سوف تتضح بعد أن تتم صياغة التشريع بالكامل، وأنه سيتم حماية حرية التعبير، لأنه سيتم إعفاء استخدامات معينة، مثل الاقتباسات الصحافية من المقالات الإخبارية الأخرى. وتقول الوثيقة التي قدمها الائتلاف الحاكم إن مستخدمي الإنترنت في المنازل لن يتعين عليهم دفع أي رسوم.

ولا تعد ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي يطالب فيها ناشرو الصحف بالتوصل لآلية جديدة للحصول على مقابل من شركات تجميع الأخبار ومحركات البحث، حيث اتحد عدد كبير من ناشري الصحف في الولايات المتحدة، بما في ذلك شركة «نيويورك تايمز»، وتوصلوا لنظام أطلقوا عليه اسم «حقوق نشر الأخبار» والذي من شأنه أن يتعقب أي جهة تقوم بنشر مقالات تلك الصحف دون أن تدفع أي مقابل وإجبار محركات البحث وشركات تجميع الأخبار على الحصول على ترخيص ودفع مقابل مادي.

ولم يقتصر التشريع الألماني على المقالات الكاملة، ولكنه امتد ليشمل الأجزاء الصغيرة التي تنشرها محركات البحث. وتقول دور نشر الصحف إن هذا التشريع، في حال تمريره، سوف يساعد على ترجيح ميزان القوى في العالم الرقمي باتجاههم.

ويقول كريستوفر كيز، وهو رئيس العلاقات العامة بشركة «إكسل شبرينقر» الرئيس المشارك في لجنة حماية حقوق النشر لدور النشر الألمانية: «لم تقم أي دولة أخرى في العالم بمنح دور نشر الصحف مثل هذا النوع من الحقوق في مواجهة محركات البحث. ويمكن أن يكون هذا مقياسا تسير عليه بقية الدول».

أخبار متفرقة

متابعة / ساري نصر

مالك «ديلي إكسبريس» و«ديلي ستار» يفصل ٧٠ موظفا

■، في إطار حملته التي تهدف إلى توفير النفقات، سوف يقوم المليونير البريطاني ريتشارد ديزموند، وهو مالك صحيفتي «ديلي إكسبريس» و«ديلي ستار»، بفصل ٧٠ عاملا، من أصل ٥٠٠ وظيفة، من الصحف الـ٤ التي يملكها، في خطوة من المرجح أن توفر نحو ٥ ملايين جنيه إسترليني.

وأخبرت إدارة مؤسسة «نورثيرن آند شل» التي تملك الصحف الـ٤، العاملين مساء يوم الجمعة الماضي بأنها تسعى أيضا إلى توفير النفقات في «المواد التي يتم شراؤها»، كما أشارت بعض المصادر إلى أنه سيكون هناك مزيد من المواد المجمعة في الصحف الـ٤ وهي «ديلي إكسبريس» و«صنداي إكسبريس» و«ديلي ستار» و«ديلي ستار صنداي». وسوف تشمل هذه الإجراءات تخفيض عدد الصفحات المتخصصة في الشؤون الاسكوتلندية في تلك المجلات، علاوة على تخفيض آخر في المصادر الخارجية.

وهناك مخاوف بين العاملين من أن يتم إغلاق صحيفة «ديلي ستار صنداي»، خصوصا أن المسؤولين التنفيذيين في مؤسسة «نورثيرن آند شل» كانوا قد تساءلوا عن قدرة الصحيفة على مواجهة التحديات على المدى الطويل في ضوء عودة صحيفة «نيوز إنترناشيونال» لسوق الصحف الصادرة يوم الأحد مرة أخرى. ومع ذلك، تم التأكيد على مستقبل الصحف الـ٤ خلال لقاء المسؤولين التنفيذيين للمؤسسة مع ممثلي الاتحاد الوطني للصحافيين.

٣,٠٠٠ صحافي في هيئة الإذاعة البريطانية لا يدفعون الضرائب

● يحصل ٣,٠٠٠ صحافي حر يعملون لدى هيئة الإذاعة البريطانية على ملايين الجنيهات سنويا ويقومون بتحويل هذه الأموال عبر شركات الخدمات الشخصية، وهو ما يعني أن تلك الأموال لا تخضع لضريبة الدخل. وحصل ما لا يقل عن ٤١ صحافيا حرا يعملون لدى هيئة الإذاعة البريطانية على ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني أو أكثر في عام ٢٠١١م، ولم يدفعوا ضريبة على الدخل، كما أن ٥ من هؤلاء الصحافيين قد تقاضوا أكثر من ١٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني في العام.

وعلاوة على ذلك، اتضح أن ٣١٨ شخصا يتقاضون أكثر من ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني لم يدفعوا ضرائب على الدخل في عام ٢٠١١م، حسب ما اعترفت به هيئة الإذاعة البريطانية في ردها على طلب من ديفيد موات، وهو نائب محافظ عن دائرة وارينغتون الجنوبية.

ولم تكشف الهيئة عن أسماء هؤلاء الموظفين، ولكن القائمة لم تشمل أي مقدم برامج أو مراسل للهيئة، وكان معظم هؤلاء الأشخاص من القائمين على صناعة البرامج – ضمنهم المخرجون ومشغلو الكاميرات – ومن الموظفين التقنيين والمساعدين، ووفقا لما أعلنت عنه هيئة الإذاعة البريطانية، وهو ما يعني أن عدد العاملين لدى الهيئة من غير المدرجين على قائمة الرواتب أعلى من تلك الأرقام بكثير.

وقال موات: «لا يوجد أي دليل على أن هناك أي شيء غير قانوني، ولكن هذا يترك انطباعا سيئا. ومن المؤكد أن الضرائب عملية معقدة، ولكن نتمنى أن يقوم الأشخاص الذين يعملون في الأموال العامة بدفع الضرائب على الدخل، لا سيما عندما يكون هذا الدخل كبيرا».

التلفزيون الرسمي في سريلانكا يصف الصحافيين بـ«الخونة»

● وصف التلفزيون الرسمي في جمهورية سريلانكا الديمقراطية الصحافيين بأنهم «خونة»، في أعقاب مطالبتهم مجلس حقوق الإنسان التابع لمجلس الأمن بإجراء تحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها الدولة خلال حربها ضد الانفصاليين من التاميل. وفي هجوم على الصحافيين السريلانكيين، سواء داخل سريلانكا أو في المنفى، اتهم التلفزيون الرسمي الصحافيين بأنهم "يخونون الوطن". وعلى الرغم من أن مذيعي التلفزيون الرسمي لم يحددوا أسماء الصحافيين الذين شاركوا في جلسات مجلس حقوق الإنسان، فإنهم عرضوا «صورا شبه مكشوفة لهم» وقالوا إنه سيتم الكشف عن أسمائهم قريبا. وقال الصحافيون في العاصمة، كولومبو، للجنة حماية الصحافيين إنهم قلقون للغاية من الحملة التي يشنها الإعلام الحكومي ضدهم. وردا على ذلك، طلبت اللجنة من الحكومة السريلانكية أن تتوقف عن حملة تهديد وإرهاب الصحافيين.

وقال بوب ديتز، وهو منسق برنامج آسيا التابع للجنة حماية الصحافيين: «حكومة الرئيس ماهيندا راجاباكسا لديها تاريخ طويل ومزعج من عدم التسامح مع أي نقد يوجه إليها. ولذا، يتعين على المجتمع الدولي توخي المزيد من الحذر لضمان عدم تعرض الصحافيين للأذى نتيجة تعبيرهم عن القلق الذي يشعرون به لمجلس حقوق الإنسان». يذكر أن مجلس الأمن قد أصدر قرارا يطالب سريلانكا بالتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبها الجيش السريلانكي، في نهاية الحرب التي استمرت على مدار عقود مع الانفصاليين المعروفين باسم «نمور التاميل».

مؤشر جديد لـ«نيلسن» يقيس الإعلانات التلفزيونية والإلكترونية معا

● أعلنت مؤسسة «نيلسن» أنها سوف تقوم ببيع ما يطالب به الكثير من المعلنين، وهو نظام جديد يوحد تصنيفات الإعلانات التلفزيونية والإعلانات على شبكة الإنترنت. وسوف يجمع النظام الجديد بين تصنيفات «نيلسن» الحالية للإعلانات التلفزيونية مع تصنيفات الحملة الإلكترونية التي أطلقتها المؤسسة حديثا والتي تطبق نفس الإجراءات والمقاييس على شبكة الإنترنت.

وحتى الآن، يوجد كل تصنيف بمفرده، مما يسبب إحباطا كبيرا للشركات التي تحاول معرفة ما إذا كانت إعلاناتها التلفزيونية والإلكترونية متوافقة مع بعضها البعض أم لا.

وفي مقابلة شخصية معه الأسبوع الماضي، قال ستيف هاسكر، وهو رئيس قسم المنتجات الإعلامية والحلول الإعلانية في مؤسسة نيلسن: "يعد هذا إنجازا كبيرا، لأن هذا الإجراء سوف يظهر لك المدى الذي تصل إليه حملتك الإعلانية على التلفزيون، والمدى الذي تصل إليه حملتك الإعلانية على شبكة الإنترنت، كما ستظهر التداخل الموجود بين الحملتين". وسوف يتم استخدام النظام الجديد بصورة مبدئية من قبل شركة «غروب إم»، وهي شركة عملاقة في مجال الإعلانات وإحدى الشركات التابعة لمؤسسة «دبليو بي بي»، ولكن هذا النظام لن يكون مقصورا على «غروب إم»، حيث سيكون متاحا للشركات الأخرى في مجال شراء الإعلانات، حسب تصريحات هاسكر.

وبدأت مؤسسة «نيلسن» تقديم تصنيفات إلكترونية تشبه التصنيفات التلفزيونية منذ ٦ أشهر، وتم استخدامها من قبل ٦٠٠ حملة إعلانية مختلفة حتى الآن. وسوف يساعد النظام الجديد المعلنين على تحسين حملاتهم التلفزيونية والإلكترونية.

راتب مارجوري سكاردينو يصل إلى ١٠ ملايين إسترليني

● حصلت مارجوري سكاردينو، وهي الرئيسة التنفيذية لشركة «بيرسون» التي تصدر صحيفة «فاينانشيال تايمز» وكتب «بينغوين»، على مقابل نقدي وأسهم تصل قيمتها إلى ٩,٦ مليون جنيه إسترليني، لتكون بذلك هي الأعلى أجرا وسط المديرات التنفيذيات لأكبر ١٠٠ شركة بريطانية في بورصة لندن.

وتحصل سكاردينو على هذا المقابل الكبير للغاية، على الرغم من العلاقات المشحونة بينها وبين العاملين في بعض العمليات التابعة لشركة «بيرسون»، بما في ذلك «فاينانشيال تايمز» التي دعا الصحافيون فيها خلال الأسبوع الحالي إلى الدخول في إضراب عام. وفي التقرير السنوي الذي تصدره الشركة، الذي صدر يوم الجمعة الماضي، ادعى المديرون التنفيذيون أن سكاردينو وغيرها من المديرين قد لجأوا إلى تقليص الرواتب في إطار «الإجراءات التي لا يزال يتعين اتخاذها في جميع أنحاء الشركة حتى يتم تقليص النفقات». وقيل إنها قد صرحت للجنة الأجور بأنه سيكون من غير المعقول أن تحصل على زيادة في الراتب الأساسي.

وعلى الرغم من ذلك، بلغ الراتب الأساسي لسكاردينو ٢,٤٥ مليون جنيه إسترليني، علاوة على الامتيازات والمكافآت السنوية. ويشمل هذا المبلغ مساعدة في «تكاليف السكن» على الرغم من أن سكاردينو، وهي أميركية المولد، قد أصبحت الآن مواطنة بريطانية وتعيش هنا منذ عدة سنوات. وتقول الشركة إن هذه العلاوة موجودة في عقدها منذ عام ١٩٩٧م، وليس لها أي علاقة بالمواطنة أو تغيير محل الإقامة.

«ميرور غروب ديجيتال» تفقد ٣٠٪ من التصفح الشهري

● هبط التصفح الشهري لشبكة «ترينيتي ميرور»، وهي شبكة بريطانية ناشرة للصحف والمجلات، بأكثر من ٣٠ في المائة خلال شهر فبراير (شباط)، مقارنة بالشهر السابق، بعد محاولة فاشلة لإعادة إطلاق الموقع الإلكتروني «Mirror.co.uk». ومن ناحية أخرى، حقق موقع «Gaurdian.co.uk» رقما قياسيا في عدد متصفحي الموقع خلال الشهر، حيث ارتفع المعدل اليومي ليصل لنحو ٤ ملايين شخص لأول مرة، في حين شهد الموقع الإلكتروني لصحيفة «ديلي ميل» البريطانية هبوطا طفيفا على أساس شهري.

وأعلنت شبكة «ترينتي ميرور»، التي تضم الكثير من المواقع الإلكترونية منها «am.co.uk٣» وMirroFotball.co.uk»، هبوطا في عدد المتصفحين بنسبة ٣١,٣ في المائة على أساس شهري ليصل إلى ١٣,١١٧,٤٦٤ في شهر فبراير. وقد انخفض عدد التصفح اليومي للشبكة بمقدار ٢٥ في المائة ليصل إلى ٦٦٢,١٦٢، حسب ما أعلنه مكتب مراقبة توزيع الصحف في بريطانيا يوم الثلاثاء الماضي. ومع ذلك، ارتفع المعدل السنوي لتصفح مواقع شبكة «ترينتي ميرور» بمقدار ٢٠ في المائة.

د. محمد معمر عبدالوهاب

جديد العلاقات العامة

- ٢ -

■، توجيد التسويق مع العلاقات العامة على موقعك الإلكتروني مهم جدا لإظهار صورة موحدة للشركة أو المؤسسة الأمر الذي يعود بالفائدة الكبيرة على نشاطك الإعلامي عبر الانترنت .

وليس خفيا اليوم أن مفتاح النجاح هو تعاون كل أقسام وإدارات الشركة أو المؤسسة مع بعضها البعض كما يشير الى ذلك خبراء العلاقات العامة والتسويق الاتصالي لجعل الأمور قوية ومؤثرة وأكثر جاذبية للمستهلك المحتمل ..كما يجب جعل الشكل للرسائل الاتصالية تتناسب مع المضمون والمحتوى واللغة التي تخاطب بها الجمهور بما يمكنك من الحصول على زبائن جدد ليحقق لمشاريعك وخططك النجاح المطلوب .

ولكي تصل الى هذا الهدف الهام عليك إعداد خطة التسويق والعلاقات العامة بشكل متناغم ومتفق مع الأهداف المرسومة والاستفادة من كل البيانات الصحفية وإعداد غرفة فاعلة للإعلام ومن هنا فانه من الواجب إنشاء غرفة للدردشة في موقعك الإلكتروني خاص بك للتواصل الفاعل مع الجمهور وكذا التواصل مع كل شبكات التواصل الاجتماعي لتوسيع قاعدة معلوماتك وفعالياتك الإعلامية والاستماع الجيد لكل مايقال في تجارب الآخرين الناجحة في العلاقات العامة والتسويق لكي تشق طريقك بالاستفادة من أفكارهم الجديدة ووضعها موضع الدراسة والتنفيذ مع إضافة بصماتك الخاصة حسب خصوصياتك وخططك للنشاط المرسومة .

إن إعداد طاقم عملك في العلاقات العامة والتسويق إعدادا جيدا يتطلب تزويدهم بشكل مناسب بكل جديد أولاً بأول حتى تتراكم لديهم الخبرات والمهارات اللازمة عند الولوج في سوق العمل الميداني ..وبالطبع هذا لن يتحقق إلا من خلال برنامج دورات تدريبية مكثفة بالاستفادة من ذوي الخبرات والمهارت العلمية تنعقد بانتظام باقتطاع ساعات محدودة من وقت عملهم وليكن مرة كل شهر في اليوم الأخيرمن الأسبوع .. وكما يقال في لغة التدريب العسكري : إن قطرة عرق في التدريب توفر قطرة دم في المعركة .. لأن عملنا في التسويق والعلاقات العامة اشبه بالعمل العسكري المنظم والواعي والفاعل الذي يعطي ثمارا جيدة في ساعة العمل مع الجمهور .

alshamiry1@hotmail.com